دور التغيير المؤسسي الكلي في توجيه استجابة المؤسسة لمتطلبات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بالجزائر

د.بن يخلف زهرة جامعة تلمسان benikhlef_z@yahoo.fr

الملخص: مع اشتداد حدة المنافسة تجد المؤسسة الاقتصادية بالدول النامية نفسها أمام رهان الاستمرارية الذي لا يتأتى إلا من خلال الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة (بما فيها حماية البيئة) بغية تحقيق الفعالية الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي .

من خلال ورقتنا البحثية سنحاول الوقوف على محددات هذه الاستجابة بالجزائر مفترضين أن التغيرات المؤسسية على المستوى الكلي تعتبر من أبرز هذه المحددات،وفي هذا السياق نثير الجدل حول أهمية هذه التغيرات في إطاريها التشريعي(اللوائح والقوانين) والتنفيذي (الأجهزة والمؤسسات الكفيلة) في تسهيل الاستجابة المذكورة.

الكلمات المفتاحية :التغيير التنظيمي ،المؤسساتية، الاقتصاد الريعي ،التنمية المستدامة ،مؤشرات تنموية

Résumé: L'institution pari pour la survie et la continuité devant la pression et la férocité de la concurrence. On ne peut réaliser cela que suite a une réponse aux exigences du développement continuel en prenant compte de la protection de l'environnement pour une économie total ou partiel.

Notre recherche se base sur les limites de la riposte sur le changement total institutionnel en Algérie et l'efficacité de ces changements sur le plan législatif et exécutif afin de facilité cette demande .

Mots clés: changement organisationnel, institutionnel, économie de rente, le développement durable, les indicateurs de développement

مقدمة:

تواجه المؤسسات تغيرات مستمرة في البيئة أو القطاع الذي تعمل فيه ، بعض هذه التغيرات تكون بمثابة رد فعل أو استجابة للتهديدات البيئية الخارجية وبعضها يكون استجابة لاستثمار الفرص البيئية ، وفي خضم كل هذا تبحث المؤسسات عن تحقيق التوافق والتناسب من خلال محاكاة التغييرات الحاصلة على المستويين **الكلي** (تغير القوانين والتشريعات،القيود الإدارية ،المحيط التمويلي...)**والجزئي** (تغير حاجيات الأفراد من موظفين ومسؤولين و هو ما ينتج عنه تغير في السلوك).

وفي هذا السياق سنحاول بداية الوقوف على مستويات تحقيق الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية متعرضين بذلك لمفهوم التغيير التنظيمي على المستوى الجزئي والمؤسساتية التي تضبط إطار عمل الوحدات الاقتصادية في نسق كلي ،لنخلص إلى أهمية التغيير المؤسسي الإيجابي في تجسيد مبادئ التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.وعلى هذا الأساس ننتقل لتحسس مسار التغيير المؤسسي بالجزائر في خضم خصوصياته لنختم البحث بمقترحات تصحيحية للثغرات التي يعاني منها المحيط المؤسسي الحاضن للفعل التنموي ببلدنا.

I–مستويات تحقيق الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية:

فيما يلي نلقي الضوء بداية على التغييرات الداخلية الجزئية بالمؤسسة لنخلص إلى وجوب الإحاطة بالتغييرات المؤسسية الكلية كأحد أبرز محفزات المؤسسة للمساهمة في العملية التنموية ومنها الفعل الاجتماعي:

I-1 مساهمة التغيير التنظيمي على المستوى الجزئي في الاستجابة للفعل التنموي والاجتماعي:

I-1-1 مفهوم التغيير التنظيمي داخل المؤسسة:

نجد للتغيير التنظيمي عديد التعاريف وفقا للزاوية التي يدرس منها والتي ندرج منها على سبيل المثال لا الحصر ووفقا لحاجتنا في البحث ما يلي :

من جهة **يعرف التغيير على أنه** "التحول من نقطة التوازن الحالية، إلى نقطة التوازن المستهدفة، وتعني الانتقال من حالة إلى أخرى في المكان والزمان"[1] **من جهة أخرى هو** "إحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة أو في أي عنصر آخر من عناصر العمل التنظيمي بهدف: ملائمة أوضاع التنظيم وأساليب عمل الإدارة وأنشطتها مع تغييرات وأوضاع جديدة في المناخ المحيط به، أو استحداث أوضاع تنظيمية وأساليب إدارية وأوجه نشاط جديدة تحقق للتنظيم السبق على التنظيمات الأخرى"[2]. **وينظر إليه أيضا ك**"عملية مدروسة ومخططة لفترة زمنية طويلة عادة،

1عثمان فاروق السيد: قوى إدارة التغيير في القرن الحادي والعشرين، الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، مصر، 2000، ص9

2أحمد ماهر: السلوك التنظيمي– مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية، الطبعة07، القاهرة، مصر، 2000، ص432

وينصب علي الخطط والسياسات أو الهيكل التنظيمي، أو السلوك التنظيمي، أو الثقافة التنظيمية وتكنولوجيا الأداء، أو إجراءات وظروف العمل وغيرها، وذلك بغرض تحقيق المواءمة والتكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبقاء والاستمرار والتطور والتميز"[3]. **كما يعتبر** "استجابة ونتيجة طبيعية للتغيير الذي يحدث علي التنظيمات، والقدرة علي التكيف والاستجابة، وهو حالة لإيجاد التكيف والتوازن البيئي للتغييرات التي تحث في المناخ المحيط"[4].**ومن زاوية أخرى يراه البعض** " عملية تغيير ملموس في النمط السلوكي للعاملين وإحداث تغيير جذري في السلوك التنظيمي ليتوافق مع متطلبات مناخ وبيئة التنظيم الداخلية والخارجية، وأن المحصلة النهائية لتغيير سلوك التنظيم هي تطويره وتنميته"[5].

وفقا لما تقدم نخلص إلى أن التغير التنظيمي هو ظاهرة مرافقة لنمو المنشأة وتطورها، ويعبر عن الانتقال من مرحلة سابقة أصبحت **غير متكيفة** مع البيئة إلى مرحلة مرغوب فيها تمتاز بمواصفات تجعل المنشأة أكثر قابلية للبقاء، ويمكن أن يكون التغير شاملاً بحيث تمس عملياته المنشأة كّلها مثل نشاطاتها وهيكلها وتكنولوجيتها وثقافتها وجانبها البسيكو –اجتماعي أو جزئياً يخص جانباً معيناً منها. فالتغيير إذن هو عملية لازمة وضرورية للمنظمات طالما أنها تعمل في بيئة تتصف بطبيعتها بالتغير المستمر والسريع في القوى المؤثرة فيها ، والتي يصعب التنبؤ بها والتحكم فيها. لذلك فإن الطريق الصحيح للارتقاء بمستوى الأداء في المنظمات هو التغيير والابتكار للتكيف مع البيئة المحيطة [6].

I-1-2 أسباب التغيير التنظيمي داخل المؤسسة:

تظهر الحاجة للتغيير نتاج عوامل داخلية أو خارجية بالنسبة للمنظمة، فالعوامل الداخلية هي تلك تنطلق من احتمالات حدوث اضطرابات تنظيمية، وتشمل تلك المعطيات المتمثلة في محاولات التغيير، مثل تغيير الأهداف التنظيمية، وانخفاض الإنتاجية وارتفاع التكاليف، والمناخ التنظيمي غير المواتي، أما العوامل الخارجية فتشير إلى تلك القوى الموجودة في البيئة الخارجية للمنظمة والتي من شأنها أن تفاقم من عدم اليقين الذي ينبغي
أن تواكبه المنظمة، وتشمل التغيير في المعرفة أو التقنية أو الفرص الاقتصادية والإطار الهيكلي للقوى السياسية، والاعتبارات البيئية، والعوامل الاديولوجية الثقافية[7].

3ثابت عبد الرحمان إدريس: المدخل الحديث في الإدارة العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص362

4 Jean Pierre et Amassasse Poulot: Stratigor Politique Générale Stratégie- Structure- Décision- DUNOD, 3ém éditions, paris, 1997, p340

5 Wind,J and Main,Y: Driving Change - How The Best Companies Are Preparing For The 21 ST Century, kogah page, London, 1999, p18

6 ثابت عبد الرحمن إدريس،مرجع سابق ،ص 26.

7 Albraak Abdurrahman: Organizational change and innovation, unpublished scientific research, Riyadh, 2008, p2

ويمكن تقسيم القوى المرتبطة بالتغيير إلى قوى داخلية وأخرى خارجية.

– **الأسباب الداخلية للتغيير** :وتشتمل على القوى الناشئة في البيئة الداخلية للمنظمة، نتيجة للعمليات والتفاعلات داخل المنظمة.

ومن بين أهم هذه المصادر ما يلي[8](تغيير في أهداف المنظمة ورسالتها ، إدخال أجهزة ومعدات جديدة ،حدوث أزمة داخلية طارئة، تدني في الأرباح) هذا إضافة لانخفاض مستوى الأداء التنظيمي[9] و تطور المؤسسة (زيادة النشاطات) ونظرة المسير للمستقبل[10]،وكذا التغيرات المستمرة في سوق القوى العاملة على جميع المستويات سواء من ناحية العدد (الكم)، أو التركيب النوعي للكفاءات وهذا نظرا للتغيير المستمر في هيكل ونظم التعليم والتنمية والتدريب[11]...

–الأسباب الخارجية للتغيير :يرى العديد من الباحثين والمختصين أن المصادر الخارجية لها أهمية كبيرة مقارنة بالمصادر الداخلية للتغيير التي تعتبر تحصيل حاصل. وتشمل المصادر الخارجية على مجموع قوى البيئة الخارجية التي تعمل فيها المنظمة والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

*القوى السياسية :تغيير السياسة العامة للدولة "مثلا الانسحاب من بعض الأنشطة وتنظيم البعض الآخر" [12]، أو تغيير السياسة الحزبية الحاكمة، أو وجود تغيير سياسي مفروض نتيجة التغييرات السياسية العالمية.

*القوى التشريعية :تغيير في التشريعات الحالية أو ظهور أو ظهور تشريعات جديدة تؤثر على سياسات المنظمة "كالقوانين المرتبطة بالبيئة، والخاصة بالعلاقات مع العاملين، أو الدفاع عن حقوق المستهلك، أو المتعلقة بالنظام الاقتصادي[13]

*القوى الاجتماعية تتمثل هذه القوى بالعادات والتقاليد والمبادئ والقيم وكذلك في الاتجاهات[14].

8 عبد السلام مخلوفي وعبد الكريم بلعربي: التغيير التنظيمي وتحسين الأداء داخل المنظمة، الملتقى الدولي حول "الأداء لمتميز للمنظمات والحكومات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، أيام 08 و09 مارس 2005

9 أحمد المصري، التغيير التنظيمي، مجلة الإدارة، العدد الرابع، مصر، أفريل1997

10 ALIOUCHE Farhat: Le management du changement, une communication dans le forum national des entreprises sur " le management du changement dans les entreprises" , Faculté des sciences économique et des sciences de gestion, université Badji Moktar – Annaba, 30 Novembre et 01 Décembre 2004.

11 Serge Raynal: le Management par projets « Approche stratégique du changement », 3éme édition, Editions d'organisation, paris, 2003, p 39

12 دوجلاس ك. سميث، إدارة تغيير الأفراد والأداء – كيف ؟ ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2003.ص 23

13 إسماعيل السيد، الإدارة الإستراتيجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998،ص102

14صلاح محمد عبدالباقي: السلوك الإنساني في المنظمات، الدار الجامعية، القاهرة، 2000، ص339

*القوى التكنولوجية :ظهور تكنولوجيا جديدة أو تكنولوجيا المعلومات المتطورة، أو تطوير في وسائل وعمليات إنتاج وتقديم الخدمة[15]

*القوى الاقتصادية :مثل التضخم، أو تغير أسعار التبادل بين العملات النقدية أو ارتفاع أسعار وسائل الإنتاج، أو الاتجاه نحو الخصخصة[16].ذ

*القوى الطبيعية :مثل التعرض للزلازل والهزات الأرضية، أو التعرض للسيول أو التغيير في درجة الحرارة المعتادة من قبل[17].

من جهتنا نجمل هذه القوى في بوتقة واحدة تحت مسمى **المحيط المؤسساتي** (الجوهر الأساسي للإشكالية المطروحة).وهو ما يعني الإطار الكلي الذي تنشط فيه المنظمة.

I-1-3 أثر الأهداف الجزية للتغيير التنظيمي على الفعل التنموي والاجتماعي:

على ضوء ما تقدم يتضح أن التغيير التنظيمي داخل المؤسسة يطمح إلى تعزيز تنافسية وكفاءة وكذا استمرارية المؤسسة وهو بدوره يؤول إلى التأثير إيجابا في ترقية الفعل التنموي والاجتماعي ونستطيع إجمال هذا التأثير حسب تصورنا ومن منطلق ما تقدم في النقط الأساسية التالية والتي نلاحظ من خلالها بجلاء أنه (التأثير) يكون في البداية وليد محاولة تحقيق أهداف معينة على المستوى الجزئي لينتقل إلى تحقيق أهداف تنموية:

01- يؤدي التغيير التنظيمي إلى زيادة قدرة المنظمة على التكيف مع البيئة التي تعمل فيها، وذلك من خلال تحقيق المواءمة بين أوضاعها التنظيمية الداخلية والقوى الخارجية المؤثرة. وهو ما يعزز من معدلات التوافق التي تفعل التنمية.

02- كما يسهم في تطوير المعتقدات والقيم والأنماط السلوكية في المنظمة لتحقيق رسالتها وغايتها المنشودة بفعالية. وفي إطار الجو العام السائد نحو قيم العدالة ،المشاركة والشفافية وغيرها من عديد القيم الخيرة التي تحظى بالاهتمام الدولي والإقليمي ستتطور المؤسسة في هذا الإطار مشكلة بذلك مكسبا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والمجتمعية .

03-ويحفز ابتكار الأوضاع التنظيمية الحالية وتطويرها، والارتقاء بمستوى الأداء التنظيمي لتعظيم الكفاءة والفعالية.وبهذا يزيد مستوى الدخل القومي الوطني بالمحصلة وهو ما يفيد التنمية مباشرة ويساعد في تحسين الوضع الاجتماعي.

04-من خلال التغيير التنظيمي تطمح المؤسسة للتوسع والانتشار.وهو يخدم الاقتصاد والمجتمع من حيث كونه يجعل المؤسسة أكثر استقطابا للعمالة ومن ثم المساهمة في حل أبرز معضلات التنمية متمثلة في البطالة.

15 ثابت عبد الرحمن إدريس، المدخل الحديث في الإدارة العامة، الدار الجامعية، مصر 2003، ص 363

16 نفس المرجع السابق ص363

17 نفس المرجع السابق ،ص363

05-كما تتطلع إلى الارتقاء بمستوى جودة الخدمة ورضا المواطنين والمجتمع. وبهذا نعود إلى الغاية الأساسية للتنمية والتي تتمحور أساسا حول سيادة المواطن اقتصاديا واجتماعيا .

ولعل من بين دلائل مساهمة تحقيق الأهداف الجزئية في التوصل إلى الأهداف الكلية المفاهيم الحديثة نسبيا على شاكلة الحوكمة المؤسسية (التي تشير إلى الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه الشركات ومراقبتها. وتهتم بالعلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة وكبار حملة الأسهم وصغار حملة الأسهم وباقي حملة الأسهم.) فحسب رؤية مؤسسة التمويل الدولية تساهم الحوكمة المؤسسية السليمة في التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق تعزيز أداء الشركات وزيادة وصول الشركات إلى رأس المال الخارجي.[18]

ويبقى مهما أن نشير إلى أن التنمية **عملية شاملة** ومن ثم لا يمكن أبدا أن نحمل المؤسسة وحدها مسؤولية التغيير للنهوض بها، ذلك حتى ورغم أقصى الجهود التي قد نتخيلها من طرف الوحدات الاقتصادية مستقلة للتغيير فإنها لن تنجح في التكيف مع محيطها الخارجي **ما لم يتغير بدوره ليتواءم معها** من أجل رفع كفاءتها ومن ثم الإقلاع الفعلي للتنمية.

على ضوء ما تقدم سنحاول من خلال الجزئية الموالية في إطار الإشكالية الأساسية للبحث تحسس الأهمية القصوى لتغيير المحيط المؤسسي بشكل موائم نسبيا لظروف المؤسسة حتى تتمكن هذه الأخيرة من التغيير بالشكل الفعال الذي يخدم التنمية كما صورناه في هذه الجزئية.

I-2 مساهمة التغيير المؤسساتي على المستوى الكلي في الاستجابة للفعل التنموي والاجتماعي:

كما أشرنا وأومأنا منذ بداية البحث فإن جل التغييرات الحاصلة داخل المؤسسة تكون نتاجا لتغير محيطها المؤسسي وضغطه عليها وعلى هذا الأساس فإن ضبط سلوك المنظمة لمحاكاة متطلبات التنمية والعدالة الاجتماعية يستوجب بالضرورة النظر في تكييف محيطها المؤسسي أو ما يؤول إلى معنى المؤسساتية .

I-2-1تأثير العلاقة بيئة /مؤسسة في الاستجابة للفعل التنموي والاجتماعي:

فعلا تنشط المؤسسات الاقتصادية حاليا في ظل بيئة تتميز بتغيرات نوعية، و بحركية دائمة يصعب التنبؤ باتجاهاتها ومن ثمة، فإن التعامل مع هذه البيئة يتطلب بالضرورة محاولة استيعاب تغيراتها و متغيراتها من جهة، و تجنب أكبر قدر من آثارها السلبية من جهة أخرى. و يعتمد الفهم الصحيح للبيئة بالدرجة الأولى على إدراك

18 مؤسسة التمويل الدولية http://ifcln1.ifc.org/ifcext/corporategovernance.nsf/Content/WhyCG.

العلاقات المتبادلة بين المؤسسة و البيئة، وكذا القدرة على استشراف اتجاهاتها المستقبلية.وفي هذا السياق نرصد اتجاهين أساسيين لشكل تكيف المؤسسة مع بيئتها:

01- **حتمية تكيف المؤسسة مع بيئتها**:من خلال هذا الطرح تبرز متغيرات بيئة الأعمال كقوة تحتم على المؤسسة مسايرتها لتحقيق أعلى مستوى ممكن من النخاعة، وفي هذا السياق يرى كل من Lawrence et Porsch, (1967) بأنّ (العلاقة بين الهيكلة والبيئة تؤكّد بأنّه لا توجد هيكلة تنظيمية وحيدة، بل هناك هيكلة أكثر تكيفا مع خصائص البيئة من هيكلة أخرى، و من ثمة تتغير الهيكلة التنظيمية للمؤسسة بتغير خصائص البيئة، فإذا تميزت هذه الأخيرة بالثبات، فإنّ الهيكلة تكون ميكانيكية، حيث الإجراءات التنظيمية أكثر إعدادا، الاتصال الداخلي مقتصر على أهم العناصر، مركزية اتخاذ القرار بشكل كبير وتقسيم المهام وفقا للتخصصات. و أ مّا إذا كانت البيئة مضطربة، فإنّ الهيكلة سوف تكون عضوية، حيث يتطلب ذلك مرونة أكبر و مشاركة أ شمل للأفراد، وهذا يعني أنه لكل نوع من البيئة يقابله نوع معين من الهيكلة التنظيمية)[19].

02-**طواعية تكيف المؤسسة مع بيئتها**: أنصار هذا الاتجاه يشيرون إلى قدرة المؤسسة على التفاعل مع البيئة بشكل إرادي. وفي هذا الصدد نجد (Alfred Chandler, 1962) يعتبر أن(المؤسسة لا تخضع بشكل كلي لضغوطات البيئة، حيث يتجلى ذلك من خلال القرارات الإستراتيجية المتخذة وهذا يجسّد بصفة أو بأخرى إرادة المؤسسة في التخفيف من وطأة البيئة)[20] ، ومن جهته يرى (Child, 1972) بأنّ (المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكنها التأثير على البيئة التي تعمل ضمنها وليس التأثّر فقط من خلال الضغوطات التي تفرضها)[21].

وتجدر الإشارة إلى عدم تعارض الاتجاهين الحتمي والإرادي من حيث مبدأ ضرورة استجابة المؤسسة لبيئتها وهو ما نادي بت عديد المختصين على شاكلة (Putto, 1995) الذي ينظر إلى البيئة (على أنّها مزيج بين الجانب الحتمي والإرادي)[22] .و يقتصر خلاف الاتجاهين في زاوية معالجة العلاقة بيئة/مؤسسة، و عليه فإنّ المؤسسة ستعمل على محاولة تلافي الأضرار الكبيرة التي يفرزها الجانب الحتمي للبيئة من جهة، واستغلال هامش المناورة الذي يتيحه

19 G.Gueguen, L'environnement perçu des PME ,Internet www.sciencesdegestion.com/pdf 5eme congrès international francophone sur la PME 25,26 et 27 Octobre2000 à Lille. P5

20 G.Guegen, thèse doctorat:Environnement et management des PME:Le cas du secteur ,internet /pdf,p 37www.sciencesdegestion.com ,

21 S.Borcieu, Une stratégie d'action des PME sur l'environnement institutionnelle:L'ascendance institutionnelle, 7eme congrés international Francophone en entrepreneuriat et PME 27,28et 29 Octobre 2004, Montpellier, www.airepme.org, p1.

22 G.Gueguen, l'environnement perçu des PME Internet www.sciencesdegestion.com/pdf 5eme congrès international francophone sur la PME 25,26 et 27 Octobre2000 à Lille. P7

الجانب الإرادي للبيئة من جهة أخرى.وهنا نخلص لتأكيد ضرورة تركيز المؤسسات على عامل الاستمرارية بمحاكاة بيئتها الداخلية والخارجية ، فما هي الإستراتيجية التي نقترحها من خلال مداخلتنا في هذا الإطار؟

I-2-1 التغيير المؤسسي كإستراتيجية لاستمرارية وتقدم التنمية:

تواجه المؤسسات المعاصرة تحدياً كبيراً يتجلى في تعقد واضطراب في إمكانية البقاء والاستمرار وسط متغيرات بيئية تمتاز بالديناميكية المستمرة، أهم ما نتج عنها اشتداد حدة المنافسة ليس فقط على المستوى المحلي بل حتى على المستوى الدولي ، لذالك إحداث التغيير التنظيمي أصبح حتمية أمام المؤسسات لتضمن بقاءها . وهو ما دفع عديد المنظرين الاقتصاديين للتعمق في تناول المفهوم بالدراسة والتحليل ولعل من أبرزهم C.D. North الذي ركز أبحاثه في تقديم الطرق الكمية لشرح التغيير المؤسسي والاقتصادي[23] مفصلا بين القيود الرسمية (الدساتير القوانين ،حقوق الملكية...) والقيود غير الرسمية (العقوبات ، المحرمات والعادات والتقاليد ، ومدونة قواعد السلوك) [24]التي تحدث تفاعلا بين المؤسسات و بيئتها هذه الأخيرة التي تطور الأشكال المؤسسية للاقتصاد ومن ثم توجب على المؤسسة اعتماد التغيير للتأقلم والاستمرار .

01- **مفهوم المؤسساتية:**في زمن المنافسة هذا نستطيع الجزم أن المؤسسة الجامدة غير المتطورة وغير القادرة على تعديل أو تغيير شكلها وتجهيزاتها ووسائلها وأساليب تنظيمها بما يتلاءم مع **العقلية المؤسساتية**، وإذا لم تتمكن من إعادة تأهيل كوادرها الادارية والفنية، فهي على طريق التخلف وربما الاضمحلال.

فما المقصود بالمؤسساتية؟

المؤسساتية :ويسميها البعض الفكر المؤسساتي وسياسيا يطلق عليها دولة المؤسسات، وهو مصطلح أصبح متداولا في وقتنا الراهن ،كأداة للتغير ، والانتقال من العمل الفردي إلى العمل الجماعي ، ولو طبق بمفهومه الحقيقي لحقق طفرة كبيرة ، وبالخصوص في تلك المجتمعات التي ما زالت تعيش حالة التمحور الفردي ، في إنجاز المهام والوظائف . ورجوعنا إلى المعنى اللغوي للكلمة يعطينا تعريفا شاملا وواضحا لما هو مقصود ، بعيدا عن التعريفات المعقدة والمطولة ، "فالمؤسساتية جاءت من كلمة مؤسسة ، وهي نظام (سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي) قائم على أسس وقوانين ، وينطلق من مبدأ التعاون والانفتاح على الأخر ، ويبتعد عن الفردية .وقولنا مؤسسة ، نعني

23 وهو العمل الأساسي لحصوله على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية لسنة 1993

[24]لتفاصيل أكثر حول الموضوع أنظر في:

North, C. D. (1990) Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press.

خلية مترابطة ، يعمل بها أفراد على شكل مجموعات وفرق ، وتكون مهمتهم تطوير المؤسسة ، والرقي بها ، وهذه المجموعات ينظمها قوانين ومعايير ، وتربطها علاقات متينة ، تجعلها تقوم بعملها باتجاه هدف واحد ، ورؤية واحدة بعيدا عن الرأي الأوحد"[25] .

وقد تأسست المدرسة البنائية (المؤسسية) في الولايات المتحدة تقريبا منذ 1899 وأغلب روادها من الأمريكيين مثل ثورستاين فبلن Thorstein Veblen و تلميذه كومنس Commons .ونجد من أشهر المحدثين فيها سيسيل دوغلاس نورث Douglas North الذي أرسى بدوره معالم الاقتصاد المؤسسي الجديد.

إذن كانت البداية كما أسلفنا في أوائل القرن العشرين على يد الاقتصادي والفيلسوف الأمريكي فيبلن[26] Thorstein Veblen (1857–1929)، الذي عاب على الفكر الرأسمالي الراديكالي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي تركيزه في تحليل دورة الأعمال على دراسة الجوانب الاقتصادية البحتة أو المجردة دون التعرض للنظام الاجتماعي، مشيرا إلى أن تحولات المجتمع تُدرَك من خلال مؤسساته، وعادات التفكير التي تحدد أساليب المجتمعات في إشباع حاجاتها الضرورية. كما أن التغير المستمر في العادات والتقاليد الاجتماعية تتجسد في آلة الإنتاج، وفي المشروع الرأسمالي الذي يهدف إلى تكوين الثروة من خلال الربح، وزيادة قيمة المشروع التي لا تتجسد فقط من خلال الأرباح المتحققة، وإنما أيضا من خلال الأرباح المتوقعة مستقبلا[27].

من جهته Douglas North فيلخصها في "تعد المؤسسات بمثابة محددات أرساها الإنسان بهدف وضع هيكل للتفاعلات بين البشر وهي تتكون من محددات رسمية .مثل : القواعد، والقوانين والدساتير . ومحددات غير رسمية مثل القواعد السلوكية والأعراف والتقاليد والفرض الذاتي لمدونات السلوك بالإضافة إلى الخصائص التي تميز عملية إنقاذ تلك القواعد و الأعراف وهذه جميع تحدد محرك بنية المجتمعات والاقتصادات على وجه التحديد"28

ونجمل ما تقدم في أن الاقتصاد لدى المؤسسيون **ليس** مجالا مستقلا بذاته ومسيَّرا ذاته بذاته بمعزل عن محيطه الاجتماعي، بل إن علاقة الاقتصاد بالإطار الثقافي والاجتماعي الذي يوجد فيه هي **علاقة تفاعل متبادل**. وابتعد المؤسسيون عن التركيز على السوق وآلياته باعتباره المحدد الأساسي للسلوك الاقتصادي واهتموا بالنظم

25 http://www.alhuda14.net/bulletin/?act=showarticles&id=753

26 يعد فبلن مؤسس نوع جديد من العلم الاقتصادي وهو الاقتصاد المؤسسي Institutional Economicsوهو يختلف عن الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي في أنه ينظر إلى الاقتصاد على أنه جزء من المجتمع، ويربط كل ما يحدث في عالم الاقتصاد بالتغيرات السياسية والاجتماعية المصاحبة له. وتقع نظريات فبلن الاقتصادية والسياسية عند نقاط تقاطع علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، ويرجع ذلك إلى أنه لم يتقيد بالحدود الضيقة المصطنعة للعلوم الاجتماعية، ولذلك يُصنَّف فبلن على أنه عالم اجتماع في أحيان وعلى أنه عالم اقتصاد في أحيان أخرى؛ وكثيرا ما تجاهله علماء الاقتصاد بحجة أنه عالم اجتماع وتجاهله علماء الاجتماع بحجة أنه عالم اقتصاد.

27http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:XzQMhiyOok8J:http://econ.to-

28 Douglass C. North, Through Time,h Time, Prize Lecture, December 9, 1993

القانونية والسياسية التي يعمل الاقتصاد في إطارها ، فالمجتمع وما يحويه من ثقافة وأعراف وعادات مع تجسدها في شكل قانوني يعد المؤثر الأكبر في الفعل الاقتصادي لا السوق بآلياته العمياء.

كما يهتم المؤسسيون بالجانب التاريخي من الظاهرة الاقتصادية، إذ يعملون على رصد التطور التاريخي للنظام الاقتصادي موضوع الدراسة ملحقين أهمية قصوى للتفسير التاريخي. والتاريخ الذي يرصدونه ليس مقتصرا على التاريخ الاقتصادي للظاهرة الاقتصادية بل يشمل تاريخها الاجتماعي كذلك، أي كيفية نشأتها وتطورها من داخل المجتمع نفسه، وذلك في مقابل النزعة اللاتاريخية للكلاسيك والنيوكلاسيك الذين نظروا إلى الاقتصاد بمعزل عن تطوره التاريخي وارتباطه بتاريخ المجتمع.

ولعلنا نلاحظ من خلال ما أسلفنا أننا نستطيع حوصلة المعنى العام للمؤسساتية في كونها" الهيئة التي تتضمن القواعد والقيود التي يضعها الانسان لتشكل التفاعل الانساني "[29]ولما كان الإنسان غاية التنمية ووسيلتها ولبنة أساسية في المجتمع نستطيع اعتبار المؤسساتية مؤثرا فعالا على التنمية الاقتصادية والمجتمعية على حد سواء ، كيف ذلك؟

02-**أثر التغيير المؤسساتي على الفعل التنموي والاجتماعي**:من خلال ما تقدم نجمل على سبيل المثال لا الحصر ووفقا لغايتنا من البحث جملة من تأثيرات الاهتمام بالعمل المؤسساتي على سياق التنمية:

– العمل المؤسساتي لا يمكن فصله عن عناصر الحياة الاجتماعية والثقافية السائدة، وبمعنى آخر لا يمكن العزل بين عمل المؤسسة والسياق الاجتماعي السائد، إذ تقوم المؤسسة على أفراد يتصرفون ككيانات إنسانية لها أدوارها الاجتماعية التي يحددها الجو الاجتماعي والثقافي العام، وهي تعمل داخل بيئة اجتماعية تتفاعل معها وتستمد منها عناصر حياتها واستمرارها.

– "المؤسساتية هي القيود التي تفرض لتسهيل المعاملات التجارية وتخفض تكاليف الصفقات" Douglas North[30] وبالتالي يعتبر توفير إطار مؤسسي جيد سببا مباشرا في زيادة فعالية الوحدات الاقتصادية ومن ثم التأثير في معدلات النمو وحتى الاستثمار وهو ما أكدته دراسات D.Rodrick[31]،وفي السياق نفسه جاء في إحدى

29 [29]ريم ديب، أضواء على محاضرة المؤسساتية والفكر المؤسساتي
http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=731781514200603252343 10
الأحد2006 / 3 / 26

30 North Douglass C, Institutions and Economic Theory, American Economist, 36 :1, spring 1992, p. 3-6

31 RODRICK D, SUBRAMANIAN A, La primauté des institutions : ce que cela veut dire et ce que cela ne veut pas dire, in Finances & développement, Mars 2006, FMI, Washington, p.31-34.

دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [32]بأن نوعية المؤسساتية (حماية حقوق الملكية ودولة القانون)هي المحدد الوحيد الذي له تأثير إيجابي وذو معنوية على الدخل نظرا لدورها المباشر وغير المباشر في تحسين معدلات النمو وذلك من خلال القيام بوظائفها المختلفة من تشجيع للاستثمار وتحقيق للاستقرار السياسي وحل للنزاعات الاجتماعية المحتملة.

-إن الفكر المؤسساتي يلتقي بالفكر الديمقراطي يعززه، ويتعزز به، وهما معاً يقومان بالمساهمة الفعالة اللازمة في الإدارة الحكومية الفاعلة والتي بدورها تمثل العامل المهم في التنمية والبناء، فالأنظمة الإدارية وهيكلياتها وكفاءة إطاراتها تعتبر من محددات ظواهر البيروقراطية، والتسيب واللامبالاة والتهرب والروتين ....و التي تمثل جميعها مجالا واسعا لتنامي الفساد ومظاهره، ووفق الشأن المنظور تبقى دولة القانون هي الضمانة الوحيدة للفكر المؤسساتي، والديمقراطية والشفافية، كما هي الضامن المهم لتقاليد العمل الملتزم، المخلص، المتفاني.

- من أهم الأهداف العامة للعمل المؤسساتي هو جذب أكبر عدد من أفراد المجتمع نحوه، وتفاعلهم مع دوره، وهنالك جملة من الأهداف، وخاصة في مؤسسات الدولة المختلفة منها: تطوير الأداء المالي متمثلاً في وضع الأسس المحاسبية الدقيقة، ووضع ضوابط للرقابة الداخلية، وطريقة تسجيل وتبويب وحفظ وعرض البيانات المالية بما يتواءم مع معايير المحاسبة القانونية وفق أفضل النظم العالمية المعمول بها، إلى جانب تطوير النظم الإدارية من خلال وضع السياسات والإجراءات التي تضبط دورة العمل الإداري للمؤسسة، وتأهيل الإداريين وإكسابهم المهارات الإدارية اللازمة لتحقيق مفهوم العمل المؤسساتي وتعزيز قدراتهم في التحليل والتخطيط الأمثل للموارد وإكسابهم مهارات التواصل، وكذلك تعزيز مفهوم الإدارة الحديثة التي تعتمد على التخطيط الاستراتيجي واللامركزية والإدارة بالأهداف، وتعزيز قدرة المؤسسات الاقتصادية على جلب الدعم وتطوير مواردها المالية.

-إن المؤسساتية ضرورية لارتقاء المجتمع وتقدمه ، واحترام الدولة للمؤسسات هو الذي يرفع ثقة المواطنين بها .ويؤول بالمحصلة إلى تشجيع الاندماج الطوعي للأعوان الاقتصادية (أفرادا وجماعات)في الأطر النظامية والقانونية للمؤسسة المدنية ومن ثم خلق الاستقرار. كما تعتبر أيضا أدوات ضبط وتوجيه وترشيد السلوك الاقتصادي والسياسي والإداري الحديث والمعاصر والاستجابة العقلانية للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يساهم في وقف التدخلات السياسية في شؤون ا لادارة العامة – تحديث القوانين مبدأ الشفافية – إتاحة الرقابة ...

32 BORNER S., BODMER F., KOBLER M., L'efficacité institutionnelle et ses déterminants : Le rôle desfacteurs politiques dans la croissance économique, OCDE, Paris 2004, p.116

-بتعميم ثقافة المؤسسة، تصبح المؤسساتية ضرورة للتقدم ، وتحفيز الإبداع والمبدعين، واحترام الكفاءة والجدارة، وتوصيف الوظائف والأعمال في كافة البنى الادارية والفنية والاجتماعية، وتحقيق مبدأ سيادة القانون والشفافية والإخلاص في العمل بروح الفريق الواحد، لما في ذلك من خدمة للوطن والمواطن[33].

بعد شرح رؤيتنا العامة حول إسهام التغيير على المستويين الجزئي والكلي في إنجاح العملية التنموية ،ووقنا عند المحيط المؤسسي كأبرز فاعل في هذا السياق، سنحاول فيما يلي من البحث تحليل تجربة التنمية بالجزائر في ظل التحولات العميقة التي عرفها محيطها الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ،بغية التوصل إلى الاحتياجات الفعلية للعملية التنموية ببلدنا.

II- التغيير المؤسسي الكلي بالجزائر

لم يعد هناك شيء ثابت، إنما الثابت الوحيد هو التغيير، هذه المقولة لم تكن صحيحة مثلما هي اليوم، فقد فرضتها التحولات المتسارعة للمحيط الذي تنشط فيه المؤسسات[34] Brockner Joel et autres لذلك من الأهمية التعرض لتطور التحولات التي عرفها المحيط المؤسسي بالجزائر (خاصة بالإشارة إلى أن جل هذه التحولات كانت نتيجة ضغوط إما داخلية أو خارجية) قصد تقييم التغيرات الحاصلة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

II-1 معالم تحدد الإطار العام للتغير المؤسسي بالجزائر:

II-1-1 محطات مهمة في العملية التنموية والتغييرات المؤسسية بالجزائر:

حتى لا نحيد عن غاية البحث الأساسية في تحليل وضعية المؤسساتية بالجزائر سنكتفي في هذه الجزئية بعرض أبرز التحولات التي عرفتها الجزائر بشكل مقتضب ودون الخوض في التفاصيل- من منظورنا الخاص ووفقا لما يخدم الحاجة المنهجية والتحليلية لورقتنا البحثية- من خلال النقط التالية:

01-**بعيد الاستقلال** :كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا صعبا للغاية حيث أن سبع سنوات من الحرب و التخريب الاستعماري دمرت بموجبه البنية التحتية و الهياكل الاقتصادية لاسيما سنوات 62/61 و سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين، و قد تدهورت الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة و زادت تعقيدا.

33http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=6865920232010120123433 6
34 Brockner Joel et autres: L'art du management, éd .VILLAGE MONDIAL,Paris,2001.p199

ونستطيع اعتبار الفترة 65/62 هي الفترة التي لم تظهر فيها دولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، و لذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء و تراجع النمو و انعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، و قد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية و الاقتصادية و التجارية و نقص الخبراء في مجال العلوم و التكنولوجيا و الشؤون المالية.و أمام هذا الواقع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريون آنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري: من مسيرين، و قوانين و مراسيم و ممارسات كانت قائمة.

02- **التنمية في السبعينات**: اعتبرت التخطيط بمثابة الأداة الوحيدة لوضع أسس سياسة فعلية للاستثمار و برنامج سريع للتنمية. فالملاحظ أنه قبل سنة 1965 كان التخطيط مقتصرا على إعداد ميزانيات التجهيز السنوية و المخططات القصيرة المدى (قوانين المالية) و ذلك بسبب نقص الإطارات الكفؤة، انعدام جهاز للإحصاء، ضعف القطاع الاقتصادي العمومي، تمركز جل القطاعات الاقتصادية في أيدي الأجانب، بالإضافة إلى الأثر الواضح للدعم المالي و التقني الفرنسي، كل ذلك حال دون قيام سياسة تخطيط جادة و فعالة.

03-**التحول من الريع الزراعي إلى الريع النفطي** بالجزائر:عرف الاقتصاد الجزائري منذ أواخر الثمانينيات تحولاً جذريًا شمل توجهات كبرى بعدما تبين هشاشة الاقتصاد الوطني من حيث ضعف الهيكل الإنتاجي وقصوره في استيعاب المداخيل المالية الكبيرة التي جنتها الجزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية بعد أكتوبر 1973 ، إذ كان الاطمئنان المضلل لسلامة الاقتصاد الوطني بالنظر إلى الوفرة المالية التي يحوزها سبيلاً مشجعًا للسلطة على اتخاذ إجراءات ذات طبيعة شعبوية هدفها ترضية الجبهة الاجتماعية وكسب ودها بمظاهر رفاهية مفرطة لم تراع حقائق ومقتضيات التوازنات الكلية للاقتصاد، ولم تقدر الآثار اللاحقة من وراء الإخلال بقواعد الاقتصاد الجزئي حيث انتقلت الجزائر بقوة من اقتصاد اعتمد في بداياته الأولى على الريع الزراعي في الستينيات، مرورًا بإقامة نسيج صناعي هش في السبعينيات إلى بلد مأخوذ بضخامة الريع النفطي العالمية في الثمانينيات

04- **برامج التصحيح الهيكلي**:وفي عام 1986 تدهورت مظاهر الضعف المالي بدرجة كبيرة عندما انخفضت إيرادات الصادرات الهيدروكربونية، وقد نتج عن هذا اختلالات مالية كبيرة التي ما صاحبها من تراكم من دين خارجي حتى أصبحت خدمات المديونية خطرا يهدد الاقتصاد الوطني.استمرار هذه الإختلالات المالية أجبرت الحكومة على القيام بعمليات تصحيح مالي أكثر قوة في إطار برنامجين بمساندة صندوق النقد الدولي مع مطلع التسعينات كما أن هذه الفترة عرفت ارتفاع حاد في أسعار النفط مما جعل ميزانية الدولة تحقق فائض غير أن هذا الأخير تحول إلى عجز ابتداء من سنة 1992 وهذا راجع لارتباط الاقتصاد الوطني بالإيرادات النفطية .وبهدف تصحيح الاختلالات المالية والتخفيض من عجوزات الميزانية استمرت الحكومة في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني عامة والمتعلقة بالسياسة المالية خاصة وقد نجح برنامج التصحيح المنفذ عام 1994 إلى حدّ كثير في

تخفيض عجز الميزانية وقد اتخذت الحكومة السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام كأداة فعالة من أدوات الإدارة الكلية .

05-**تراكم أخطاء التسيير وانفجار الوضع**: لابد من الإشارة إلى الضعف الهيكلي الذي عرفه الاقتصاد الوطني من خلال تسيير إداري مركزي طويل المدى اثر سلبا على الطاقات الإنتاجية ،فالمظهر التوسعي للسياسات الميزانية والنقدية واختلال التسيير على مستوى المؤسسات العمومية ولا مرونة الأسعار ونسب الفوائد والتقييم المبالغ فيه لأسعار الصرف ، كل هذا أدى إلى تردي معدلات التبادل للوضع الاقتصادي والاجتماعي،علما أن معظم الأطروحات المقدمة من طرف الخبراء في الجزائر مطعمة دوما بمبادئ الدولة المسيرة وهذا ما اظهر أن الاختلالات الخارجية متصلة بضغط عال للتضخم زيادة على تفاقم العجز شبه الدوري في ميزان المدفوعات واللجوء المتواصل للقروض الأجنبية خاصة في الشق قصير المدى والتي لا تستغل في الدائرة الإنتاجية .

06-**التنمية في ظل الضغطين الداخلي والخارجي**: في الوقت الراهن تشهد الجزائر يسرة مالية أتاحت لها مواصلة سياسة الإنفاق الحكومي بقوة في إطار تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ،وهو إطار فرضته الضغوط الداخلية (الضغط الجماهيري الشعبي) من جهة والضغوط الخارجية(الاتفاقات والاتفاقيات الدولية،المفاهيم الدولية الجديدة المفروضة كالحكم الراشد ،المسؤولية الاجتماعية...).

ولعل هذه الضغوط تعتبر سببا مباشرا في صياغة المحيط المؤسساتي بالجزائر في شكله الحالي الذي يعاب عليه خصوصا عدم استيعاب التراكمات السلبية للمراحل التنموية السابقة(والتي نعتبرها من جهتنا السبب المباشر للضغط الداخلي)،إضافة إلى عدم مراعات حق الأجيال القادمة الذي نلمسه من خلال الهدر الكبير لأموال الدولة والاعتماد الكلي على عوائد المحروقات في ظل فشل ذريع في استحداث عوائد إنتاج حقيقي نضمن من من خلاله تنمية مستديمة ناجعة تكفل الاستمرارية.

من خلال ما تقدم نخلص إلى أن المحيط المؤسسي بالجزائر عرف تحولات عميقة ميزت ظروف كل مرحلة وهو ما يخول لنا أن نعتبره مرنا وحساسا إلى حد يجعل درجة الشك الاقتصادي عالية وهو ما يرفع حجم المخاطرة ويقيد الفعلين التنموي والاجتماعي.

II-1-2 خصائص أساسية تحدد أبرز معالم المحيط المؤسساتي بالجزائر.

ومن منطلق التحولات المذكورة نستطيع أن نميز الاقتصاد الجزائري بثلاث خصائص رئيسية:

01**–سيادة نمط الدولة الوارثة:** فعلا ،ورغم الاستقلال السياسي للجزائر إلا أنها ورثت عن مستعمرها أبرز سمات محيطه المؤسساتي والمتمثل خصوصا في التشريعات التي تم الاحتفاض بجلها والتغيير الطفيف عليها أحيان ،إضافة إلى نفس نمط التسيير الإداري وهذا ساري المفعول إلى يومنا الحالي رغم أن الجزائر عرفت التحولات الجذرية المشار إليها سابقا.

02**–سيادة نمط الدولة الريعية:**والذي يعني أن تعتمد الدولة على الطلب الخارجي لسلعة أساسية (النفط الخام)، وهذا أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع و بإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة، وبتحصيل الضرائب من جهة أخرى كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية.

03**–سيادة نمط الدولة الحامية**[35]:فعلا تشرف الدولة الجزائرية على العملية التنموية برمتها منذ مرحلة التسيير الذاتي مرورا بفترة الاشتراكية ،فتطبيق إملاءات التصحيح الهيكلي ومؤخرا عودة لغة المخططات الوطنية مع اليسرة المالية المتاحة.

04**–ثقل القطاع العام:**فعلا ترافقت عملية التنمية بالجزائر بأهمية القطاع العام الإنتاجي.وهو ما يضعف فيه أهمية نظام الحوافز كمحرك لزيادة فعالية العمل (الإنتاجية). كما أن عدم توجه أهداف مؤسسات القطاع العام نحو السوق بشكل صريح أدى إلى ضيق أفقها على مستوى التوسع، وهو ما أفقدها الديناميكية الأساسية التي تسمح لها بتجديد أداة الإنتاج .وحاليا رغم توجه الجزائر لاقتصاد السوق فإن قطاعها الخاص الهش لا يزال يحتفظ بموروثات النسق العمومي في تعويله المطلق على الدولة ليس بمجرد الإقلاع ولكن ملازمته في جميع المراحل لتغطية مخاطر بيئة الأعمال غير المستقرة بالبلد.

تشير الخصائص الموضحة أعلاه إلى درجة كبيرة من التعقيد في المحيط المؤسساتي بالجزائر مردها إلى الافتقار لهامش الاستقلالية الذي يخول صنع قرار يراعي المصلحة الاقتصادية والاجتماعية دون ضغوط سياسية وإرهاصات اجتماعية.

35 الدولة الحامية أو الدولة المالكة هو مفهوم تمخض عن الشعور القومي لدى الدول الخارجة من الاستعمار والذي يفيد بضرورة المشاركة الجماعية لخيرات البلد تحت سلطة الدولة التي ينبغي لها أن تسير الاقتصاد وفق حاجة الشعب فتصبح الدولة بذلك ممسكة بكل أطراف الاقتصاد ومسؤولة عن تسييره وفق الخطط التنموية المرسومة لخدمة الشعب لترسيخ الفكرة أنظر في :د. عجة الجيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية ،2007.

II-2 المحيط المؤسسي بالجزائر من خلال مؤشرات تنموية مختارة:

بعد توضيح الرؤية عن التذبذبات الواضحة لمسار التنمية وما صاحبها من تغييرات عميقة في كل مرحلة سنحاول فيما يلي تحسس وتقييم وضعية المحيط المؤسساتي بالجزائر ومن ثم استشعار مدى جاهزيته لخدمة الوحدات الاقتصادية ومنها العملية التنموية والعدالة الاجتماعية،وفي هذا السياق ارتأينا أن نعتمد في تقييمنا على بعض أبرز مؤشرات التنمية ومن مصدرها العالمي . ففي عالمنا المتغير والشديد التنافسية محليا ،إقليميا ،ودوليا ،ظهرت عديد المؤشرات التي تحاول تقييم المحيط المؤسساتي لكل دولة ،ولأننا لا نستطيع استحضار الزخم الهائل لهذه المؤشرات في بحثنا سنكتفي بعرض وضعية الجزائر في بعضها (والتي رأيناها عاكسة لرؤيتنا وتحليلنا للإشكالية المثارة في البحث)،على أن نحاول التنويع من حيث المصادر بين المؤسسات العالمية الحكومية وغير الحكومية(مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية ، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، ومؤشر التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي):

II-2-1 المحيط المؤسسي الجزائري من خلال مؤشر مدركات الفساد:

تعتبر مؤسسة الشفافية الدولية[36] الرائدة عالميا في تصنيف الدول حسب مستوى الفساد السائد وفقا لمؤشر مدركات الفساد و هو ما دفعنا لمحاولة تقصي الرؤية العالمية لوضعية فساد المحيط المؤسسي بالجزائر من خلال تطور هذا المؤشر والذي ندرجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01) :تطورات مؤشر مدركات الفساد بالجزائر (2010/2003)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9
الترتيب	/88 133	-	159/97	163/84	178/99	180/92	180/111	105	138/105

المصدر :من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية(موقع المنظمة من الأنترنت (www.transparency.org

36تأسست عام 1993على يد Biter Egen أحد الكوادر السابقين بالبنك العالمي ، مقرها برلين وقد ضمت حينها فروعا بأكثر من سبعين بلدا ،وهي منظمة حكومية مستوحاة من منظمة العفو الدولية . يقوم النشاط الرئيسي للمنظمة على الإصدار السنوي لمؤشر إدراك الفساد والذي تم نشره للمرة الأولى سنة1995 حيث يصنف التقرير الدول بحسب درجة الفساد التي يسود الشعور بانتشارها بمختلف الأوساط (الإدارات ، النخب السياسية ..)، هذا وتمتنع المنظمة عن تسمية الشركات المفسدة لتحصر انتقاداتها لدولها ،وهنا تكمن نقطة ضعف أخرى حيث تستثنى الشركات متعددة الجنسيات من حقل رقابتها كونها لا تملك ارتباطات وطنية. تنحصر قيمة المؤشر المشار له سابقا في المجال [10.0] حيث أن الصفر يدل على أن كل التعاملات الحاصلة في البلد فاسدة ،بينما العشرة تدل على أن كل التعاملات الحاصلة في البلد نظيفة وتصنف كل الدول بحصرها في هذا المجال.

تؤكد النتائج الموضحة من خلال أن الجزائر ما فتئت تحتل مراتب غير مشرفة في سلم الفساد منذ أخذها بالاعتبار ضمن الدول التي تقيمها منظمة الشفافية الدولية (2003)،وإذا اعتبرنا أن الاعتماد في وصف مسار الفساد في البلد على الترتيب أقل موضوعية ،كون عدد البلدان الخاضعة للتقييم متغيرة فإن علامة المؤشر الذي يعتبر نفسه بالنسبة لجميع البلدان تؤكد بدورها المستوى المتدني للجزائر فيما يتعلق بمستوى النزاهة . حيث نلاحظ أن أعلى علامة سجلها المؤشر كانت 3.2 سنة 2008 وهي علامة تظل بعيدة جدا عن أعلى علامة مسجلة في نفس السنة وهي 9.3 والتي أحرزتها كل من نيوزيلندا والدانمارك ،وأكثر من هذا فإن هذه العلامة تظل بعيدة كل البعد حتى عن العلامة الوسطى(5 من عشرة) وهو ما يشير إلى المستوى المرتفع للفساد بالجزائر.

على مدى تسع سنوات كاملة انحصر مؤشر الفساد بالجزائر بين القيمتين 2.6 و3.2 محققا تحسنا نوعيا بقيمة 0.8 فقط ،وهي قيمة لا تبشر أبدا بالخير بالنسبة لبلد يشهد أوضاعا مالية مريحة ويراهن على الاستثمار الأجنبي والشراكة الخارجية للنهوض بالتنمية والاستمرار في الاقتصاد العالمي وهو ما يتطلب جهودا ضخمة لتوفير الأمان الاقتصادي الذي لا يتأتى إلا من خلال نتائج قياسية (وليست رمزية) فيما يتعلق بمستوى الفساد.ولعل عودة تراجع مؤشر الفساد بالنسبة للسنوات 2009 ،2010 و2011 إلى القيمة 2.9 من 10 بعد بلوغه قيمة 3.2 سنة 2008 يؤكد تذبذب وضعية النزاهة بالبلد.وينذر بالأخطر .

وحتى لا نخوض في تفاصيل قد تحيد بنا عن غاية البحث ،نخلص اختصارا إلى التأكيد على التنامي المستمر لظاهرة الفساد بالجزائر رغم التحسنات الطفيفة جدا في المؤشر والتي قد نعتبرها مهملة إذا قسناها بالمؤشرات الكلية الإيجابية نسبيا والمتأتية من اليسرة المالية للعوائد البترولية،هذا إضافة إلى تذبذب وعدم استقرار مساره نحو الارتفاع، وهو ما يعكس عدم تواجد الإرادة السياسية الفعلية لمكافحة الفساد والتي توازي الجهود الشكلية المبذولة في السياق (جملة القوانين الصادرة في السياق) .

II-2-2 المحيط المؤسسي الجزائري من خلال مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال[37]:

وبغية تحسس وضعية الجزائر في هذا السياق، ندرج الترتيب العالمي للجزائر حسب هذا المؤشر من خلال الجدول الموالي:

37مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من 1 إلى 181، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد. يعني الحصول على مرتبة عالية أن البيئة الإجرائية تُعتبر ملاءمة وأكثر تشجيعاً لممارسة النشاط التجاري. ويرتب المؤشر المتوسط البسيط للمراتب المئينية (percentile ran

المصدر: البنك الدولي، مشروع ممارسة أنشطة الأعمال .(http://www.doingbusiness.org/)

الجدول رقم (02) : ترتيب الجزائر على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (2008-2011)

السنة	2008	2009	2010	2011
الرتبة	130	132	143	148
مجموع الدول	181	181	181	181

المصدر : من إعداد الباحثة ، بالنسبة للسنتين (2009/2008)عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 (مطبوعة مشتركة بين البنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية)،أما نتائج السنتين(2011/2010) مأخوذ من الموقع الإلكتروني **http://data.albankaldawli.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل مراتب غير مشرفة عالميا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وهو ما يعكس بصورة مباشرة –وبما لا يدع مجالا للشك-بأن المحيط المؤسساتي الكلي له اليد الطولى في تثبيط الفعل التنموي من خلال العراقيل التي يخلقها أمام الوحدات الاقتصادية .

ولعل أبرز ما يعاب على الجزائر (من منظورنا) من خلال مراتبها غير المشرفة في ما يتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو امتلاكها ليسرة مالية معتبرة متأتية من العوائد الطاقوية مقارنة بدول عربية وعالمية أخرى تقدمتها في الترتيب(تونس،المغرب ،اليمن..) وأحرزت نتائج إيجابية أو بمعنى أدق أقل سلبية وهذا رغم انخفاض قيمة العوائد الطاقوية بها مما يؤشر بدوره إلى ضلوع العوائد البترولية في تعميق فساد المحيط المؤسساتي بالجزائر.

II-2-2 المحيط المؤسسي الجزائري من خلال مؤشر التنافسية العالمية[38]

فيما يلي ندرج جدولا يعطينا نظرة المنتدى الاقتصادي العالمي[39] للوضع التنافسي بالجزائر مقارنة من خلال مؤشره :(يجب الأخذ بالحسبان تطور عدد البلدان المعتبرة من 102 دولة سنة 2003 إلى 125 دولة لغاية 2011).

38تقرير التنافسية العالمي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) بجنيف سنوياً ومنذ عام 1979 وذلك ضمن سياق دراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي، حيث يعتبر هذا التقرير أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل المقارنات مع مختلف الاقتصادات الإقليمية والعالمية خاصةً عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين ويوفر المؤشر القائم على 12 ركنا للتنافسية، صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم في جميع مراحل تطورها، وعادة ما يتم حساب التصنيفات بناء على البيانات العامة المتوفرة و"استطلاع رأي المدراء التنفيذيين"، وهي الدراسة السنوية الشاملة التي يجريها "المنتدى الاقتصادي العالمي" بالتعاون مع شبكة من "المعاهد الشريكة"في الدول التي يغطيها التقرير.

39هو هيئة تضم ممثلي المجموعات الدولية الأكثر تأثيرا وكل المجموعات النفطية وأغلب الفائزين بجوائز نوبل ،وأهم الهيئات المتخصصة ويقوم بإصدار دوري حول الوضعية الاقتصادية وترتيب الدول من حيث التنافسية والاستثمار.

الجدول رقم (03) : ترتيب الجزائر على أساس مؤشر التنافسية العالمية (2003-2011)

السنوات	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006
الترتيب	74	71	82	76
السنوات	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010
الترتيب	81	99	83	86

المصدر :من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات مأخوذة من المواقع التالية:

http://www.djazairess.com/djazairnews/3607

http://forum.6r63h.com/showthread.php?t=82476

إن أول ما نلحظه هو التذبذب الواضح للمؤشر بين صعود ونزول ،ولكن ضمن مستوى يصف مستوى التنافسية بالضعيف ، وهو ما يؤيد طرحنا السابق حول ضبابية ومرونة المحيط المؤسسي في الجزائر ،وفي هذا السياق تشير معظم التقارير المفصلة للمؤشر إلى أن العناصر الأساسية لقياسه ضعيفة في العديد من القطاعات، خاصة في مجال المناخ التجاري وضعف البنى القاعدية والوضعية المتردية لقطاع النقل، إلى جانب ذلك، لا تزال القطاعات الرئيسية التي يعتمد عليها التقرير، سواء المتعلقة بالمعطيات القاعدية أو الصادرة عن المعاهد المختصة والهيئات الدولية، تعاني متاعب حقيقية تجعل من الجزائر أقل تنافسية حتى على الصعيد العربي . وقد تعودت الجزائر أن تحصل على تصنيف سيء فى مجال الإدارة الاقتصادية العامة وكفاءة الهيئات العامة بالإضافة إلى ضعف دوائر القطاع الخاص، كما أنها لا تولي العناية الكافية للبحث والثقافة الإبداعية، بالإضافة إلى عدم استقرار البيئة الاقتصادية العامة وعجز المالية العامة إلى جانب ضعف مجالات الإبداع التكنولوجي وحماية الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم المؤشرات. وير ى كبار الاقتصاديين في المنتدى من زيادة القدرات التنافسية تتطلب مواصلة تحسين فعاليات قطاع البنوك وتعزيز بناء المنشآت الأساسية وتطوير شبكات النقل والإتصالات، وتحسين مجالات الطب والصحة والتربية والتعليم، والإبداع وحماية الملكية الفكرية، كما تعاني الجزائر أيضا من عدم كفاية نظام التشغيل وفوضى سوق العمل.

من جهته مؤشر التنافسية العالمي يؤكد طرحنا حول قصور المحيط المؤسساتي بالجزائر عن الإيفاء بالحاجيات التنموية بالبلد.وهو ما يجتمع عنده المؤشرين السابقين وحتى المؤشرات التي لم يتسنى التعرض لها في البحث(مثل مؤشر الحاكمية،مؤشر تقويم المخاطر القطرية ،مؤشر الفقر،مؤشر التأسيس القانوني للأعمال،مؤشر التنمية البشرية....).

وفيما يلي سنحاول تحديد أهم العراقيل المسؤولة عن هذا القصور لنقترح في النهاية التغييرات المؤسسية الواجبة لتكييف المحيط المؤسسي مع إمكانيات وظروف الوحدات الاقتصادية لبلوغ النجاعة على المستويين الجزئي ومنه إلى الكلي.

III تحليل أبرز العراقيل المثبطة لتفعيل المحيط المؤسسي وأنجع السبل لتلافيها:

III-1 تحليل أثر أبرز عراقيل المحيط المؤسسي على تفعيل الوحدات الاقتصادية نحو التنمية المستدامة:

في هذه الجزئية سنحاول على **ضوء ما تقدم** ،استخلاص وتحليل أبرز العراقيل التي واجهها المحيط المؤسسي بالجزائر والتي نجملها في :

III-1-1 تأثير نسق الريع على مقاومة التغيير في ظل قصور الإطارين التشريعي والتنفيذي:

يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصاد عوائد ،وفي هذا السياق نشير إلى أن السياسة الموسعة للإنفاق العمومي والتي تجاري الإيرادات البترولية المتنامية على حساب خطة محكمة لاحتواء مطالب المجتمع تشجع فرص فساد المحيط المؤسساتي وتجعله أكثر **مقاومة للتغيير**.

فعلا أن اليسرة المالية المفاجئة المتأتية من عوائد البترول (وليس من فعالية الاقتصاد) تشكل إغراء كبيرا للمتعاملين المباشرين بها من أصحاب القرار،وحتى من باقي الأعوان الاقتصادية في البلد الذين يرون أن الرشوة والفساد قد تكون طريقهم لافتكاك حصة من هذه الثروة التي تحق لهم مثل النافذين ،وهو ما يجعلهم **متمسكين بالمحيط المؤسسي السائد** الذي يوفر لهم منافع قد **يهددها التغيير** الذي من المفروض أن يكرس لاستغلال الموارد بشكل عقلاني ودون هدر في سياق يخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية الجماعية.

ولعل أبرز ما يعاب على الاقتصاد الريعي بالجزائر كونه مغريا،وقد كان هذا سببا مباشرا في تكثيف تدخل القرار السياسي في الشأن الاقتصادي حيث نلمس تأثر السياسات التنموية بتوجهات النخب السياسية المسيطرة ،فإذا أضفنا ملاحظة محورية حول حالة اللااستقرار السياسي وتعاظم دور الجيش بالجزائر(، حيث شهدت الجزائر ما بين السنوات 1992 و 2003 خصوصا أربعة رؤساء وتسعة رؤساء حكومات ، ومئات الوزراء منهم من أعفي بعد أشهر فقط من تعيينه، بينما كان الجنرالات أصحاب القرار في وظائفه)،فإننا نكتشف تدخلا أخطر على القرار الاقتصادي والذي تجسد في تكثيف سياسة الإنفاق العسكري (حيث ارتفع هذا الأخير بنسبة 45 % سنة

1994 و 144% سنة 1995[40]،وفي سنة 1998 زاد هذا الإنفاق بنسبة 100% ليصل إلى 2 مليار دولار[41]). وقد انعكس كل ما أسلفنا في النقط الأساسية التالية:

01.تحويل الثروة القابلة للنفاذ إلى احتياطات متبخرة : من خلال العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي أصبحت الجزائر مصدرا جيدا للثروة[42] نتيجة الاستنزاف ولضخ المستمر لثرواتها الباطنية ،فأصبحت مصدرة أصلية وحقيقية للرأسمال ،ذلك أن مخزون احتياطي الصرف المستعمل للتبادل تجاوز ثلاث مرات مخزون الدين الخارجي أين بلغ 56 مليار دولار سنة2005 ليصل إلى130 مليار دولار سنة 2007 ،في حين لم يتجاوز مخزون الديون الخارجية 10 مليار دولار نتيجة الدفع المسبق للديون .فواردات الجزائر من الجباية البترولية تمتلك بالأساس باتجاه الإسراف والتبذير لطاقات هي في الأصل **غير متجددة** ،لا تعمل السلطة من خلالها في جعل هذه الموارد في **خدمة الأجيال القادمة**،فمع أن لجزائر تمكنت من تصدير ما يفوق 78 مليار دولار بين 2004 و 2005 إلا أن هذه الأموال لم تستثمر بشكل جيد ولم تستعمل كلها لتشجيع التنمية ،وهذا ما يفسر الارتفاع المتزايد لاحتياطي الصرف وفي الجانب الآخر تزداد خسائر الجزائر المالية(نتيجة السياسة الملية المتبعة)التي فاقت 2 مليار دولار أمريكي سنة2003 ،فيما خسرت أكثر من 4.771 مليار دولار سنة 2004.

02-الشكلية وغياب الإرادة الحقيقية : بالنسبة للجزائر نلاحظ أنه رغم اليسرة المالية المتاحة وحتى التحسنات الطفيفة والنسبية في المتغيرات الكلية(والتي تظل ناقصة جدا إذا ما قورنت بمتطلبات التنمية) ،وكثرة الإجراءات المتخذة تحت مسمى ضبط النسق الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة ،فإن الجزائر ما تزال **لم تحسم أمرها بعد في التوجه الفعلي لنسق اقتصاد السوق** (المعلن اتباعه)،ونرجع هذا إلى أن الجزائر لم تكن مستعدة تماما لهذا التوجه بل فرضته الضغوط الخارجية(الاتفاقات والاتفاقيات الدولية للانضمام للاقتصاد الدولي) والضغوط الداخلية(انفجار الوضع الاقتصادي ،الاجتماعي وحتى الأمني والسياسي) وهو ما يوحي **بغياب الإرادة السياسية الفعلية للتغيير**.

في هذا السياق وبدل ارتباط النمو بعوامل تحفز التغيير المؤسسي الإيجابي (مثل تشجيع الاستثمار المنتج والخلاق ، زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات ،التحكم في النفقات العامة للدولة...)فإن مسار النمو يتجه بشكل شبه كلي نحو الإنفاق لعمومي لخزينة لدولة لباقي القطاعات نتاجا للجباية البترولية ،وبهذا فإن العوامل التحفيزية للنمو السالفة الذكر غير واردة في الوقت الراهن في ظل التبعية المطلقة للمحروقات[43].فالنمو في الجزائر يمتاز بكونه

40 نقلا عن المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية للعامين 1996 و1997

41 فتيحة تالحيت ،الفساد ثمن الإصلاح المضاد ،الجزائر الحرة ،9 نوفمبر 1998

42 Ahmed Ben Bitour , Radioscopie de la gouvernance Algérienne ,(Alger : edif 2006).

43 عمر هميسي ، البنوك في الجزائر شباك لصرف الفساد ،أسبوعية الحقائق ،العدد 19، من 03 إلى 09 مارس 2007 ،ص 14

ريعي وظرفي لا يخضع إلى العقلانية والرشد بل يرتبط بعوامل خارجية تجعله خاضعا لتقلبات غير محسوبة ،وهذا في حد ذاته أبلغ دليل على بلوغ الفساد لمستويات عليا بالجزائر ،والأخطر أنه ينبئ بمستويات أعلى .

نخلص مما تقدم إلى أن أبرز محددات التغيير بالجزائر هي جماعات الضغط من ذوي المصالح والتي تعمل في إطار مقاومة كل ما من شأنه زعزعة كياناتها وهو ما تولد عنه غياب مشروع اقتصادي متكامل يحاكي احتياجات التنمية المستديمة والعدالة الاجتماعية.

03. **مرونة الجهاز التشريعي وهشاشة الجهاز التنفيذي:** إن نقائص النسيج المؤسساتي الجزائري يعززه أساسا عجز الإطارين التشريعي والتنفيذي على ملاحقة الانحرافات في ظل رقابة كفيفة.

فعلا يلاحظ المتفحص لتطور النصوص التشريعية عموما والمنظمة للمعاملات الاقتصادية على وجه التحديد أنها ورغم كثرتها لا تعكس الحاجيات الأساسية للعملية التنموية حيث تتخللها عديد النقائص على شاكلة:

-مرونتها وتغيرها المستمر بشكل يجعلها تبدو شكلية ولا تتوفر الإرادة السياسية للحرص على تطبيقها .

-من جهة مقابلة الشق التنفيذي للقانون يعتبر أداة طيعة في يد الفاسدين الذين يجدون فرصا للتملص من العقاب.

تأكيدا على ما تقدم نشير لكون هشاشة القوانين الجزائرية تمثل حصانة لتنامي فساد المحيط المؤسساتي ،و يكمن الخلل على مستوى وضع و تنفيذ هذه القوانين.ذلك مع الأخذ بالاعتبار الجهود التشريعية الحثيثة التي أفضت لعدة مراسيم ومواد متعلقة بمتابعة عملية التنمية المستدامة،ولكنها اعتبرت شكلية تحاكي سياسة عالمية مفروضة لم تجد الجزائر بدا من تطبيقها.

-ونضيف إلى ما تقدم عامل مهم في قصور مساهمة الجهازين التشريعي والتنفيذي في فعالية النسيج المؤسساتي بشكل ملموسوهو **رتابة الجهاز الرقابي** و عجزه عن المتابعة وتوضيح أماكن الخلل ومن ثم تحديد المسؤوليات وتبيين العقوبة قبل الوصول إلى تصحيح الانحرافات.وهذا في ظل غياب الشفافية حيث تجدر **الإشارة إلى أن توفير الإطار التشريعي المناسب وحده ليس كافيا للفعلين التنموي والاجتماعي بل ينبغي بالضرورة إرفاقه بمستوى معين من الشفافية .**

III-1-2 تأثير تركيبة المجتمع على مستويات التغييرالمؤسسي:

إن المجتمع هو بالأساس المنتج والمحتضن للتغيير ومن ثم يرتبط سلوك هذا الأخير بتوتراته .بالنسبة للمجتمع الجزائري فهو ومنذ قيام دولته المستقلة لم يعرف الاستقرار (ناهيك عن الحرمان الذي عايشه في العهدين التركي والفرنسي).

فبعيد الاستقلال عانى المجتمع الجزائر من تبعات اقتصاد أنهكته الثورة ولذا كان يتوجب على المواطن احتمال الحرمان الاجتماعي (فقر،قلة المرافق الاجتماعية ،أمية...) لحين تلتقط الدولة أنفاسها ،ولكن سرعانما أممت خيرات البلد فأمل المواطن بوضع أفضل ولكن طلبت منه التضحية من جديد من خلال سياسة تقشفية للنهوض بالتنمية ،

وفي هذه الأثناء كانت خيرات البلد والشعب تنهب باسم المركزية التي اضطهدت حتى حق التعبير حينها ،وبالغت في التعويل على النزعة القومية لدى شعب طالما اعتز بجزائريته ،ولعل هذا ما دفعه لجهل أو تجاهل ما يجري حوله من فساد ،وفي هذه الظروف توسع الفساد الكبير لأقصى درجاته خاصة مع إغراءات العوائد البترولية ،وما كاد عهد المركزية ينقضي حتى تمت مطالبة المجتمع من جديد بتحمل تكلفة أخرى للتجربة اللبيرالية نحو الخوصصة من خلال برامج التعديل الهيكلي هذه الأخيرة والتي وإن كانت لها بعض النتائج الإيجابية على التوازنات الكلية من خلال ارتفاع بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن تكلفتها الاجتماعية كانت وخيمة على المواطن الجزائري ولعل أكبر تكلفة تكبدها المواطن هو تسريح العمال أثناء حل المؤسسات العمومية لإعادة خوصصتها (أو نهبها) لتزداد حدة البطالة التي كانت مطروحة أصلا [44].

من بين أبرز ما يشرح استشراء الفساد المؤسسي في المجتمع الجزائري سببا ونتيجة ،التباين الاجتماعي والهوة الكبيرة بين فئات المجتمع ،ونتج هذا عن احتكار فئة قليلة للثروة (خلال 2004 هناك 14000 شخص من تعداد سكاني يفوق الثلاثين مليون يسيطرون ويملكون أكثر من 15 مليار دولار)[45]على حساب تزايد مذهل للطبقة الفقيرة (حسب مركز الإنماء العربي فإن 22.6% من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر أين لا يتعدى دخلهم اليومي دولارا واحدا)[46] وتراجع محسوس للطبقة المتوسطة.

وقد ساهمت الطبقية بالجزائر في **توجيه مستويات التغيير المؤسسي**،فمن جهة الطبقة القليلة الغنية تقاوم التغيير الذي قد يهدد مصالحها ومن جهة مقابلة الطبقة الفيرة تطالب بالتغيير أملا بالأفضل.

44 التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحث عن النجاعة الاقتصادية و تقليص دور الدولة بما ينسجم و المرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 97.94 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الإقتصادية مؤسسات البناء و الأشغال العمومية ب 61.59٪ تليها مؤسسات القطاع الخدمي ب 21.07٪ ثم المؤسسات الصناعية ب 15.81٪ و إن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية ب 21.15 بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء و الأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى ب 59.89٪ التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة ب 17.55٪ أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل ب 1.42٪الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا. فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون لسنة 2000 و هذا العدد ارتفع وتضاعف لاحقا.

45 عبد الوهاب بوكروح ،تمركز خطير للثروة في الجزائر ، الشروق اليومي ،العدد 1169 الصادر في 2 سبتمبر 2004 ،ص2

46 www.pogar.org

III-2 مقترحات لتفعيل المحيط المؤسسي نحو التنمية المستديمة

على ضوء المعطيات والتحاليل الواردة في البحث نورد فيما يلي كمحصلة للبحث أهم ما نجده ضروريا بالنسبة للمحيط المؤسسي بالجزائر حتى يؤثر إيجابا في التنمية المستديمة ويفيد المجتمع:

* يعتبر العنصر البشري الميزة التنافسية الحقيقية التي يجب المراهنة عليها والتي بإمكانها وحدها إحداث الفارق وسط اللهث وراء الماديات وذلك من خلال نظام تربوي سليم وتكريس روح المسؤولية والمواطنة في المناهج التعليمية والتنشئة الأسرية السليمة والحرص على استحضار القدوات في حياتنا وما إلى ذلك من مؤثرات النفس البشرية ،بالإضافة لهذا فالكفالة الاجتماعية للأفراد ترفع مستوى الرضا لديهم وتقلل حدة السخط الجماهيري الذي عادة ما يترجم إلى تجاوزات تعود على الجميع بالسلب على المحيط المؤسسي.باختصار يجب إيلاء أهمية خاصة للثقافة الاقتصادية بالنسبة للفرد الجزائري وتعزيز درجة عقلانيته مع رفع حس المواطنة لديه .

* محاولة تحجيم أزمة الثقة في البيئة الاقتصادية السياسية والاجتماعية وذلك بتوثيق التواصل بين مختلف الأعوان الاقتصادية وتبسيط الحصول على المعلومة إضافة للصرامة في اتخاذ القرارات والحرص على تطبيقها لتكتسب مصداقية أكبر، كذلك يجب اعتماد القرارات النهائية وليس الوسطية التي تقدم الحلول الظرفية(لاسترضاء فئة معينة) وتؤدي إلى المشاكل القائمة مستقبلا(مثال: التشغيل المؤقت حل ظرفي نجم عنه بقاء بل وترسخ مشكلة البطالة ،زيادة الأجور دون مراعاة الكفاءة الإنتاجية يمثل حل ظرفي لأن دائرة التضخم سرعانما ستلتهم الأجر الإضافي لنقع في نفس المشكل مجددا).

* تحديد النسق الاقتصادي المنتهج بدقة والعمل على تطبيقه بما يتوافق وخصوصيات البلد ،وبالإشارة إلى الضغوط الدولية (الناتجة عن الانضمام إلى المؤسسات العالمية) التي تفرض نموذجا بذاته (الليبرالية) يجب على الجزائر الحذر كونها لا تستطيع الانعزال عن العالم الخارجي ومن ثم وجب على صناع القرار بها إيجاد المخرج بين هذه الضغوط الخارجية ونظيرتها الداخلية(استرضاء الجبهة الشعبية) بعقلانية لا تنتهك حق الشعب ولا تشرد الدولة عن العالم وهذا لا يتأتى إلا بالشفافية المطلقة مع الجماهير وتوعيتهم بكل الظروف لأن التعتيم لا يولد إلا المعارضة سواء كانت القرارات صائبة أو لا.

*الاستغلال الأمثل لليسرة المالية المتأتية بتنظيم الإنفاق العام لخدمة الصالح العام وليس لملاحقة هذه المداخيل(تجنب التبذير والهدر عن طريق تكثيف المراقبة)،حيث يتوجب على نخبة البلد(التي يجب أن تتنوع بين الحقل الاقتصادي ،السياسي ،والاجتماعي) العمل بشكل حثيث على إيجاد الصيغة المناسبة لخطة تنموية ناجعة تراعي الاحتياجات الراهنة وتضمن توفير الاحتياجات المستقبلية وذلك لا يتأتى إلا بتوجيه الإنفاق الحالي لقنوات منتجة فعلا.

* مراجعة وتصحيح الثغرات التي تشوب النصوص التشريعية خاصة الواضحة للعيان (كتخصيص النصوص القانونية وتفادي تعميمها باستعمال عبارات دقيقة وطيعة للترجمة الموحدة)،إضافة لهذا يجب الحرص على الشق التنفيذي للقانون متمثلا في العقاب الذي يجب الحرص على تجسيده حتى نتمكن من إيصال العبرة للآخرين.

* تفعيل دور المجتمع المدني من خلال فتح الآفاق للمحاولات الجادة في السياق وتنظيم العمل الجمعوي وفق احتياجات المجتمع وليس بالشكلية التي تفقده جدواه،كما يجب الحرص على متابعة نشاطات العمل الجمعوي وتثمينها لتشجيع الأصلح. وهذا إضافة لتشجيع البحث العلمي حول الظواهر السلبية في المجتمع للوقوف على الصورة الأقرب للاتجاه الصحيح للتغيير بما يخدم الحاجة التنموية.

خاتمة:

نخلص إلى وجوب التنسيق بين التغيير التنظيمي داخل المؤسسة والمحيط المؤسسي الذي يضمن نجاعة تفعيل العملية التنموية ببلدنا.وعلى هذا الأساس لا بد من المباشرة إلى تحليل دراسة الظرف الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالجزائر لنحدد اتجاه أي تغيير محتمل سواء على المستوى الكلي أو حتى الجزئي.

المراجع :

-أحمد المصري، االتغيير التنظيمي ، مجلة الإدارة، العدد الرابع، مصر، أفريل1997

-أحمد ماهر، السلوك التنظيمي- مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية، الطبعة07، القاهرة، مصر، 2000.

-إسماعيل السيد، الإدارة الإستراتيجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

-ثابت عبد الرحمان إدريس، المدخل الحديث في الإدارة العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

-دوجلاس ك. سميث: إدارة تغيير الأفراد والأداء -كيف ؟ ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2003.

-صلاح محمد عبدالباقي، السلوك الإنساني في المنظمات، الدار الجامعية، القاهرة، 2000.

-عبد السلام مخلوفي وعبد الكريم بلعربي: التغيير التنظيمي وتحسين الأداء داخل المنظمة، الملتقى الدولي حول "الأداء لمتميز للمنظمات والحكومات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، أيام 08 و09 مارس 2005

-عبد الوهاب بوكروح ،تمركز خطير للثروة في الجزائر ، الشروق اليومي ،العدد 1169 الصادر في 2 سبتمبر 2004،

-عثمان فاروق السيد، قوى إدارة التغيير في القرن الحادي والعشرين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، المنصورة، مصر، 2000.

-فتيحة تالحيت ،الفساد ثمن الإصلاح المضاد ،الجزائر الحرة ،9 نوفمبر،1998.

*BORNER S., BODMER F., KOBLER M., L'efficacité institutionnelle et ses déterminants : Le rôle desfacteurs politiques dans la croissance économique, OCDE, Paris 2004.

* Brockner Joel et autres: L'art du management, éd .VILLAGE MONDIAL,Paris,2001.

-*G.Guegen, thèse doctorat:Environnement et management des PME:Le cas du secteur ,internet /pdf,p 37www.sciencesdegestion.com ,
- *G.Gueguen, l'environnement perçu des PME Internet, www.sciencesdegestion.com ,pdf 5 ème congrès francophone sur la PME 25,26 et 27 Octobre2000à Lille
* North, C. D, Institutions and Economic Theory, American Economist, 36 :1, spring 1992,
* North, C. D, Through Time,h Time, Prize Lecture, December 9, 1993
*North, C. D. Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press. 1990
*North, C.D & Weingast, B.R. , Constitutions and Commitment: the Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth-Century England, 1996
-Albraak *Abdurrahman: Organizational change and innovation, unpublished scientific research, Riyadh, 2008
-*ALIOUCHE Farhat: Le management du changement, une communication dans le forum national des entreprises sur " le management du changement dans les entreprises" , Faculté des sciences économique et des sciences de gestion, université Badji Moktar – Annaba, 30 Novembre et 01 Décembre 2004.
-*Jean Pierre et Amassasse Poulot: Stratigor Politique Générale Stratégie- Structure- Décision-DUNOD, 3ém éditions, paris, 1997.
*RODRICK D, SUBRAMANIAN A, La primauté des institutions : ce que cela veut dire et ce que cela ne veut pas dire, in Finances & développement, Mars 2006, FMI, Washington,
- *S.Borcieu, Une stratégie d'action des PME sur l'environnement institutionnelle:L'ascendance institutionnelle, 7eme congrés international Francophone en entrepreneuriat et PME 27,28et 29 Octobre 2004, Montpellier, www.airepme.org
-Serge Raynal:* le Management par projets « Approche stratégique du changement », 3éme édition, Editions d'organisation, paris, 2003.
-Wind,J and Main,Y: Driving Change - How The Best Companies Are Preparing For The 21 ST Century, kogah page, London, 1999
*Ahmed Ben Bitour , Radioscopie de la gouvernance Algérienne ,(Alger : edif 2006).
* http://www.alhuda14.net/bulletin/?act=showarticles&id=753-
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:XzQMhiyOok8J:http://econ.to-
-www.pogar.org
*http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=68659202320101201234336
- على محاضرة المؤسساتية والفكر المؤسساتي ريم ديب، أضواء
* http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=731781514200603252343 10
*.http://ifcln1.ifc.org/ifcext/corporategovernance.nsf/Content/WhyCG ،مؤسسة التمويل الدولية -
(http://www.doingbusiness.org/). البنك الدولي، مشروع ممارسة أنشطة الأعمال-